



Jordan

PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

بيان

المستشار / خالد الشوابكة

أمام

المؤتمر الخاص للجمعية العامة

حول

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

2009/6/26 -24

نيويورك

2009/6/29

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المملكة الأردنية الهاشمية يلقيها القائم بأعمال البعثة الأردنية الدائمة

لدى الأمم المتحدة المستشار/ خالد الشوابكة امام مؤتمر الجمعية العامة

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

24- 26 حزيران 2009

السيد رئيس الجمعية العامة

اصحاب السيادة رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود

أود أن اغتنم هذه الفرصة لاعبر عن تقدير جلالة الملك عبد الثاني ابن الحسين ودعمه للجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الدولية المعاصرة والتي تقف على رأسها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي يواجهها الاقتصاد الدولي اليوم. كما أقدم شكر بلادي على الجهود الحثيثة لعقد هذا الاجتماع الهام وللجهود المبذولة في تحضير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول هذه الأزمة وتأثيرها على التنمية الذي يعتبر الآن احد المرجعيات الدولية الهامة في التعامل مع مظاهر الأزمة وافرازاتها.

السيد الرئيس

يواجه الاقتصاد العالمي اليوم أزمة مالية واقتصادية حادة هي الاخطر والأكثر تأثيراً والأوسع انتشاراً منذ ثلاثينات القرن الماضي. وقد تحولت خلال اقل من عام واحد إلى القضية الدولية الأكثر إلحاحاً بسبب ضغطها المتواصل على مفاصل الاقتصاد الدولي وتهديدها لفرص النمو والتنمية المستدامة وعرقلتها بشكل خطير للاستراتيجيات الدولية والوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن التصدي المتعدد الأطراف لهذه القضية الملحة يكتسب أهمية خاصة ليس فقط لشمولية الأزمة واتساع نطاقها ولكن أيضاً بسبب الضبابية التي تحيط بقدرتنا على احتوائها والسيطرة على اضرارها وصعوبة التمكن بالاطار الزمني المحتمل لها أو بالنطاق الكامل لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وهنا أود أن اسجل تقدير بلادي لما اورده الجزء الرابع من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عندما اشار إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية تطرح حالة متجددة من تعددية الأطراف وأن التنسيق الدولي، إذا لم يكن كافياً، فإنه سيشكل خطورة على التعافي الاقتصادي وقد يكون له تداعيات امنية واسعة النطاق. أن كافة التقييمات الأردنية تؤكد ما وصل إليه التقرير في هذه المسألة حيث أن نطاق الأزمة يتعدى بمراحل كبيرة امكانيات دولة واحدة أو اي مجموعة من الدول مهما كبرت أو تعاظمت قدراتها الاقتصادية. انها مسؤولية جماعية متعددة

الأطراف ربما تتجاوز متطلبات التنسيق بين الدول وتتطلب عملاً جماعياً حقيقياً. وأشار هنا إلى ثلاث حقائق مركزية يراها الأردن ضرورية لبلورة استجابة دولية مشتركة ناجحة.

- **الحقيقة الأولى:** هو أن الاقتصاديات النامية لم تكن سبباً في نشوب الأزمة ولكنها، إلى حد كبير، كانت الضحية. وحيث أن قدرة هذه الاقتصاديات على احتواء الآثار المالية والاقتصادية محدودة بطبيعتها فإن هذه الدول ستكون الأكثر تعرضاً لتداعيات الأزمة وانعكاساتها على المدى البعيد.

- **الحقيقة الثانية:** هي أن الاقتصاديات النامية أقل قدرة على التكيف مع معطيات الأزمة وديناميكياتها فهي أقل قدرة على ضخ احجام كبيره من السيولة في نظامها المالي أو تقديم الحوافز المالية لوقف الانزلاق وتوفير فرص العمل، أو تقديم الدعم المباشر لمؤسساتها المالية والاقتصادية وهي كذلك أقل قدرة على الصمود في وجه السياسات الحمائية وأكثر عرضه للتقلبات التي تشهدها الاسواق العالمية.

- **الحقيقة الثالثة:** هي أن مؤسسات النظام المالي الدولي تعاني حالياً من تشوهات في وضعها تجعلها أقل قدرة وتأهيلاً على ممارسة وظائف التمويل والتنمية ومواجهة التحديات الاقتصادية والمالية خلال العقود القادمة. أن هذا يجعل عملية اصلاح هذه المؤسسات مسألة محورية لسلامة ونمو واستمرارية الاقتصاد الدولي في المستقبل.

ومع تقديرنا لخطوات الاستجابة الدولية متعددة الأطراف التي اتخذت حتى الآن واهمها مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة **United Nations System Chief Executives Board for Coordination (CEB)** واجتماعي القمة لزعماء مجموعة البلدان العشرين G-20 في واشنطن ولندن التي تضمنت الاعلان عن برنامج دعم بقيمة 1,1 تريليون دولار لاعادة توفير الائتمانات وتحقيق النمو وتوفير فرص العمل في الاقتصاد العالمي، مع تقديرنا لكل هذه الخطوات. إلا أننا لا زلنا نعتقد أن النظام المالي والاقتصادي الدولي مازال بحاجة إلى الكثير من خطوات الإصلاح الجريئة التي تساعد على تنفيذ نظام فعال للانداز الاقتصادي المبكر، وتوفير التمويل الاضافي للاقتصاديات الأكثر ضعفاً وتحسين التبادل التجاري ورفع سياسات الحماية وتعزيز فرص العماله والانتاج.

السيد الرئيس

ارتكزت الاستجابة الوطنية الأردنية لمظاهر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى عنصرى الثقة والحاكمة المؤسسية **Institutional Governance** فقد تضمنت اجراءات السياسة النقدية ضرورة تعزيز الثقة بالنظام المالي من خلال اعلان الحكومة الأردنية ضمان كلي للدائع في البنوك المحلية بدون تحديد اية سقف مالية. كما تضمنت السياسة النقدية للحكومة الأردنية اجراءات تتعلق بحماية الجهاز المصرفي من تداعيات الأزمة من خلال نظام التعليمات الاحترازية، ووضع اطار شامل للحاكمة المؤسسية ونظام ادارة المخاطر وكذلك حماية سعر صرف الدينار واحتواء الضغوط التضخمية. ومع أن صندوق النقد الدولي **IMF** اعتبر مؤخراً أن المشيد الاقتصادي الأردني على وجه العموم جيد وأن الاستجابة الوطنية الأردنية هادئة وفاعلة إلا أنه لفت الانتباه إلى التوتر الاقليمي السياسي والاقتصادي وتأثير ذلك على الاستقرار المالي والنقدي في المنطقة بصورة عامة.

السيد الرئيس

مع أن تداعيات هذه الأزمة قد اصابته معظم اجزاء العالم وهي مرشحة للاستمرار في الانتشار في الاطارين الجغرافي والزمني، إلا أن ما يقلقنا في الأردن بصورة خاصة هو أن الأزمة الحالية قد وضعت الدول الصغيرة والنامية في مواجهة اوضاع خاصة وغير مألوفة تهدد بتراجع النمو المستدام الذي تحقق عبر السنوات الماضية. وبنفس الوقت فإن أي تباطؤ اضافي في الاقتصاد العالمي سيحمل في طياته مخاطر فرض القيود على المساعدات الانمائية، وانخفاض الاستثمارات الاجنبية، وتردد المستثمرين، وانخفاض الدخل المتأتي من التحويلات المالية، وتراجع قطاعات اقتصادية هامة كالسياحة والخدمات والعماله.

السيد الرئيس

الأردن، بصفته احدى الدول النامية ذات الاقتصاديات الصغيره والمعرضه لتقلبات السياسات الاقليمية المتوترة وتقلبات الاسواق العالمية يأمل أن ينجح هذا المؤتمر الهام في الاجابة على تساولين اساسيين هامين هما:

- كيف يمكن مساعدة الدول النامية الصغيره على احتواء اثار هذه الأزمة والسيطرة على اضرارها قياساً إلى الالتزامات المعلنه في قمة العشرين في لندن؟
- ما هي الترتيبات المالية والاقتصادية الدولية التي يرغب مؤتمرنا هذا باتخاذها لمنع تكرار مثل هذه الازمات في المستقبل؟ وبهذا الصدد فإن وفد بلادي ينظر بتقدير كبير إلى حزمة الاصلاحات المالية الامريكية الاخيريه ويعتقد أن هذه الحزمه يمكن أن تكون اساساً صالحاً لنموذج اصلاح مالي على المستوى العالمي بما يساهم في منع نشوب مثل هذه الازمات مستقبلاً.

واخيراً، فإن الأردن ملتزم بالعمل الوثيق سواء في اطار سياساته الوطنيه أو في اطار دولي مشترك من اجل التصدي لهذه الأزمة على نحو شامل ومنسق ونطمح أن تأخذ الحلول الدولية طابعاً شمولياً تشاركياً يقود إلى استعادة الثقة في السياسات المالية والاقتصادية الدولية، وتحقيق النمو المستدام، ويجاد فرص عمل كافية لمساعدة الدول النامية على معالجة الآثار الانسانية والاجتماعية لهذه الأزمة، وزيادة قدرتها على تحمل اعباء الديون الخارجية، ورفع مستويات التدفق للموارد الانمائية الدولية لهذه الدول لدعم استراتيجيات التنمية المستدامة لديها.

شكراً لكم السيد الرئيس